الباب الثانى

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ليس الغرض من هـذا الباب أن نستعرض جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدولة المصرية فى الوقت الحاضر ، إذ أنها تطرأ مباشرة لكل شخص فى دائرة أعماله الخاصة ، وهى واضحة لنا جميعاً بقدر اهتمامنا بالشئون العامة ؛ وإنما غرضنا أن نبحث عن الأسباب الأساسية التى قضت بظهورها . ولما كانت الحقائق ملموسة والوقائع تسترعى الأنظار ، فلن نخشى تجاهل الناس إياها أو إنكارهم ضرورة الإصلاح الاقتصادى وتوفير لوازم التقدم الاجتماعى ؛ وإنما الخوف كل الخوف أن نعالج هذا علاجاً جزئياً ، وألاّ ننظر إلى المشاكل الاقتصادية نظرة شاملة تلمّ أطرافها المختلفة وتأثّر كل مشكلة بالأخرى . فالخطر الذى يجب اجتنابه هو الأبحاث الناقصة ، والتدابير المتناقضة ، والإصلاح الجزئى ، والتشريع السريع ؛ فإن عدم التناسق بين مختلف الأبحاث والتدابير فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية هو الذى يعوق تقدم الأمور ويهدّد مستقبل البلد إلى درجة كبيرة .

ونلحظ من جهة أخرى أن الأحوال كثيراً ما تحتّم على الحكومة القيام بالإصلاح الذى فات أوانه ، وكثيراً ما تلفت نظر الحكام والرأى العام إلى ضرورته لفتاً شديداً ؛ غير أن الوقاية خير من العلاج ، وليس من الحكمة

أن نتجاهل الداء إلى أن يستفحل ، بل يجب العمل على استئصال شأفته عند ظهور أول أعراضه . فالنظر فى المستقبل دعامة السياسة ، وهو الذى يمكّن من تدارك الأخطار قبل تفاقمها ، ومواجهة المسائل الحيوية عن دراية وخبرة بأهمّ تفاصيلها ، وتهيئة الرأى العام لقبول التدابير التى قد تستلزمها الظروف . بيد أن بعد النظر وإعداد العدة للمستقبل ليس أمراً ميسّراً لكل الناس ، خصوصاً وضيق وقت الحكام ، وعدم استعدادهم أحياناً ، وضعف إرادتهم أحياناً أخرى ، وخضوعهم لمؤثرات دولية تخرج عن دائرة تصرفهم الشخصى ، وتعقّد الشئون العامة التي هم بصددها ، كل ذلك يدع التكهن بالمستقبل وتلافى الأخطار قبل وقوعها عسيراً جداً . ولا شك فى أن تناسق التدابير الحكومية واطرادها مما يقربها إلى الصواب ويمنحها وحدة لازمة لسياسة الدولة .

ومع ذلك فالمستقبل قطعة من الحاضر ، والمشاكل التى ستطرأ على البلد بعد مضى زمن تلوح لنا الآن وكأنّها فى حيز الوجود ، والعوامل التى سوف تتجمّع وتتعقّد فى أزمات المستقبل نجدها اليوم متفرّقة فى الظروف الراهنة ؛ وليس من المستحيل أن يصوّر المرء ما سيحدث غداً فى جلاء ووضوح ، وأن يقدّر اتجاه التطور الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يتمكن من استنتاج الأخطار التى تجب الوقاية منها والعناصر التى يحسن تشجيعها وتقويتها . وبالطبع ينبغى أن نحذر المبالغة ، فنتجنّب التخمينات البعيدة التى قد لا يحقّقها المستقبل ، والاحتياط الطويل الذى قد تبطله الظروف ، والغايات الطموحة التى لا تتفق ومرافقنا الضيقة . ولكن مع مراعاة هذا التحفظ يجب أن نستسلم لبداهة الوقائع ، ونقتنع بأن عدم الوحدة والتواصل فى السياسة ، وعدم النظر فى العواقب يضعان المستقبل

الوطنى فى خطر جسيم . ومنـــذ أول هذا القرن خطت مصر بعض الخطوات فى شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كانت لا تذكر بجانب ما كان يجب عليها أن تقوم به ؛ فإن العالم بوجه عام و بلاد الشرق الأدنى على الأخص تقدمت تقدماً سريعاً فى حين أنّا تأخّرنا كثيراً بالنسبة إلى الأمم الأخرى .

فالآن تواجهنا حقائق واضحة يلزمنا أن نستخلص منها غايات عملية ، ونعزم على تنفيذ السياسة المؤدية إلى تحقيقها قبل أن تسبقنا التطورات السريعة ، فنعجز عن علاجها بعد فوات الفرصة . ولا يتحقق النجاح لأية سياسة إن لم تتسع دائرة أبحاثها وتلمّ بكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأول احتياط للمستقبل هو معرفة أحوال الماضى والحاضر حتى نستنتج من تطورها ما تجىء به السنوات القادمة . ولا يعنينا أن نرجع إلى أكثر من ربع قرن لجمع معلوماتنا ، أولاً لأن الإحصاءات اللازمة لم تبدأ فى الغالب قبل أوائل القرن الحاضر (فيما عدا الإحصاءات الخاصة بحركة السكان ومساحة الأراضى الزراعية وزراعة القطن التى ترجع إلى ما قبل ذلك) ؛ ثانياً لأن المعلومات المحفوظة فى تلك الفترة من الزمن تقضى حاجتنا تماماً ، إذ يمكن على ضوئها معرفة الاتجاه الذى سوف يسير فيه التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهى المدة التى اقتصرنا عليها فى هذا البحث ، كى نستطيع أن نقدّر مدى التقدم الذى يجوز لنا التطلع إليه فى تلك المدة ، ونرسم الخطط العامة والتدابير العملية التى تحقق الوصول إليه . ويشترط فى هذه الخطط أن تكون واسعة حتى يمكن الرجوع إليها فى جميع مشاكل اليوم والغد ، وسهلة الفهم حتى يدركها الرأى العام ويقتنع بصحتها وضرورة العمل على مقتضاها

وأهمّ ما ننظر إليه فى بدء الأمر هو التطور الخاص بحركة السكان فى القطر المصرى، ذلك لأنه أساس كل بحث فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن جميع المعلومات الأخرى الخاصة بالمرافق الاقتصادية لا معنى لها إن لم تُقارن بعدد الذين يشتركون فى استغلالها واستهلاك إنتاجها. ولا فائدة من الرجوع إلى ما قبل سنة ١٨٩٧ لدرس الأحوال الخاصة بحركة السكان، إذ أن التعداد لم يبلغ درجة من الإتقان قبل ذلك التاريخ :

السنة (١)	عـــدد السكان	معدّل الزيادة السنوية فى الألف لعشر سنوات
١٨٩٧	٩ ٧٣٤ ٤٠٥	
١٩٠٧	١١ ٢٨٧ ٣٥٩	١٢و١٥
١٩١٧	١٢ ٧٥٠ ٩١٨	٢٧و١٢
١٩٢٧	١٤ ٢١٧ ٨٦٤	٩٧و١٠
١٩٣٧	١٥ ٩٠٤ ٥٢٥	٦٠و١٠

(١) كانت التقديرات لعدد السكان فى القطر المصرى في مختلف العصور على ما يأتى :

فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، فى عهد رمسيس الثاني	من ٥ إلى ٧ ملايين
فى القرن الأول بعد الميلاد، فى بدء العصر الرومانى	٨ ملايين (غير العبيد)
فى القرن التاسع بعد الميلاد، فى عهد الخلفاء العباسيين	من ٥ إلى ٦ ملايين
فى سنة ١٨٠٠ (مقدر فى عهد الحملة الفرنسية)	٢ ٤٦٠ ٢٠٠
فى سنة ١٨٢١ (مقدر حسب كشف المموّلين)	٢ ٥٣٦ ٤٠٠
فى سنة ١٨٤٦ (مقدر حسب تعداد المساكن)	٤ ٤٧٦ ٤٤٠
فى سنة ١٨٧٤ (حسب التعداد)	٥ ٢٥٠ ٠٠٠
فى سنة ١٨٨٢ (حسب التعداد)	٦ ٨٠٤ ٠٢١

وقد بلغت مصر فى أوائل القرن الماضى المستوى الأدنى فى تاريخها، وترجع الزيادة العظيمة فى عدد سكانها منذ ذلك الزمن إلى استقرار النظام الحكومى، وزيادة المساحة المزروعة وتحسين أحوال الزراعة، وتقدم الصحة العامة.

ويتبين من هذا الجدول أن سكان القطر المصرى زادوا بمقدار ستة وستين فى المائة، أو الثلين تقريباً، من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧؛ وبرغم ما حدث من هبوط فى معدل الزيادة السنوية لا يزال الازدياد سريعاً مثل الذى يحدث فى أغلب الشعوب ذات المستوى المنخفض فى معيشتها[١]. أمّا فى المستقبل فإنّا نستطيع — على ضوء النسبة السابقة مع ملاحظة قلة المواليد تحت تأثير ظروفنا الحاضرة ونقص الوفيات على أثر الوقاية الصحية وتقدم أسباب العلاج — أن نتوقع أن عدد السكان سيصبح فى سنة ١٩٥٧، أى بعد مضى أقلّ من عشرين سنة، ما يقرب من عشرين مليوناً (والتقدير الإحصائى المضبوط هو ١٩٩٠٠٠٠٠، وواضح أن هذا التقدير غير مبالغ فيه مطلقاً، بل بالعكس كان عدد السكان المبيَّن فى التعداد كل عشر سنوات أكبر دائماً من عددهم حسب التقديرات الإحصائية السابقة). وقبل أن ننظر فى مستوى المعيشة لدى الستة عشر مليوناً من المصريين الموجودين فى الوقت الحاضر، ينبغى لنا أن نأخذ فكرة واضحة عن مرافقنا الزراعية وهى أساس حياتنا الاقتصادية؛ أمّا الصناعة فليس لها أثر يذكر فى تطور السنوات الماضية إذ أنها حديثة العهد فى مصر، ولذا نؤجّل النظر فيها إلى الباب القادم

الثروة الزراعية

تتوقف الثروة الزراعية، أى جملة المحصول الزراعى الذى يمكن إنتاجه

(١) كان معدل الزيادة السنوية فى الألف للمدة بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ : ٨و٠ فى فرنسا، و ٣و٣ فى انجلترا، و ٧و٩ فى إيطاليا، و ٧و١٢ فى رومانيا

فى القطر المصرى ، على عاملين هما المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج ؛ ويلاحظ أن العامل الثانى لا يقل أهمية عن الأول إن لم يزد عليه ، ذلك لأن تحسين متوسط الإنتاج يزيد جملة المحصول فى مساحة معينة ، فهو أشبه ما يكون بزيادة فى تلك المساحة ؛ وكذلك هبوط متوسط الإنتاج يقلل جملة المحصول فى مساحة ما ، فكأنه نقص فيها . ويترتب على هذا أنّا إذا استطعنا أن نزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة مع هبوط متوسط الإنتاج ، فلن يقدمنا هـذا كثيراً ، لأن نقص الغلة الناتجة يلغي أثر زيادة المساحة المزروعة إلى حد ما

١ — المساحة المزروعة

إن القطر المصرى من الأقطار الواسعة ، إذ يبلغ أكثر من مليون كيلو متر مربع ، غير أن تلك المساحة العظيمة صحراوية بنسبة سبع وتسعين فى المائة ؛ فلا تبلغ مساحة الأراضى المزروعة والمسكونة إلا نحو خمسة وثلاثين ألف كيلو متر مربع ، المزروع منها نحو ٥٣٣٥١٣٠ فداناً فى سـنة ١٩٣٦ ، وكلها تروى رياً صيفياً إلا نحو مليون لا يزال يتبع نظام الرى بالحياض . ويجب أن نميّز بين مساحة الأراضى الزراعية ومساحة جملة الزراعات لأن الرى الصيفى يمكّن من زراعة أكثر من محصول واحد كل عام فى مساحة معينة ، فيترتب على هذا أن المساحة الإجمالية للزراعات فى مدة سنة واحدة (وتسمى بالانجليزية « مساحة المحصول ») تفوق مساحة الأراضى المزروعة . ويتضح من هذا أن مساحة جملة الزراعات تعطى فكرة أصح عن المساحة المزروعة من تلك العبارة الشائعة : « مساحة الأراضى الزراعية » ، ولذلك كنا كلما تحدثنا عن المساحة المزروعة فى القطر

أشرنا بهذا التعبير إلى مساحة جملة الزراعات .

وفى سنة ١٩٣٦ بلغت المساحة المزروعة ٨١٠١٠٦٨ من الفدادين ، وبمقارنة هذا الرقم بعدد السكان يتضح أن متوسط مساحة الفرد كان فى تلك السنة نصف فدان تقريباً [١] . وبالرجوع إلى التطور الماضى يتضح أن حركة الزيادة فى المساحة المزروعة كانت دائماً أقل سرعة من حركة الزيادة فى عدد السكان ؛ ويعطى الجدول الآتى فكرة عن هذا التطور ، وقد حسبنا المتوسط لخمس سنوات بدلا من الأرقام السنوية كى تصبح النتيجة مستقلة عن فوارق المساحة من سنة إلى أخرى :

المدة	عدد السكان	المساحة المزروعة (بالفدان)	المتوسط الفردى
١٨٩٦ — ١٩٠٠	٩ ٨٦٠ ٩٠٥	٦ ٨٧١ ٦٩٦	٠و٦٩
١٩١١ — ١٩١٥	١٢ ١٤٥ ٢٠٠	٧ ٦٤٦ ٧٠٥	٠و٦٢
١٩٣١ — ١٩٣٥	١٥ ٢٦٠ ٢٠٠	٨ ٥٣٩ ٣٠٦	٠و٥٤

فنرى أن المساحة المزروعة زادت بين مدتى ١٨٩٦ — ١٩٠٠ و ١٩٣١ — ١٩٣٥ بنسبة ٢٥ ٪ ، فى حين أن عدد السكان زاد فى تلك الفترة بنسبة ٥٥ ٪ ؛ فنشأ

(١) يبلغ تكاثف السكان فى مصر فى المتوسط ٣٢٠ شخص فى الكيلومتر المربع ؛ وقد وضعنا هذا التقدير فى صورة تجعله قابلا للمقارنة بالحالة الموجودة فى البلاد الأخرى التى لا تعرف أكثر من زراعة واحدة فى السنة ؛ فحسبت مساحة جملة الزراعات وأضيفت إليها مساحة الأراضى المسكونة غير المزروعة من مدن وقرى وطرق وترع وغيرها من المنافع العمومية ، فكان المجموع قريباً من خمسين ألف كيلومتر مربع

ومصر أشد ازدحاماً بالسكان من ألمانيا وانجلترا وبلجيكا ، مع العلم بأن تلك البلاد من أعرق البلاد الصناعية فى العالم فى حين أن مصر ما زالت الزراعة فيها منبع ثروتها الوحيد تقريبا . وتكاثف السكان فى وادى النيل أكثر منه فى جميع الأقطار بما فيها الصين واليابان

عن ذلك التفاوت بين النسبتين أنه منذ أواخر القرن الماضى نقصت حصة كل فرد من السكان فى المساحة المزروعة بمقدار ٢٧ ٪ ، أو بعبارة أخرى نقصت المساحة المزروعة بالنسبة إلى عدد السكان بمقدار الربع تقريباً فى مدة أربعين عاماً.

فاذا استمر التطور فى هذا السير ، أى إذا دامت حركة الزيادة فى المساحة المزروعة فى نفس السير الذى تقدمت عليه فى الماضى ، ترتب على ذلك أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان ستهبط كثيراً عما هى عليه الأن ، فتنقص حصة كل فرد من الثروة الزراعية . وعلى هذا يجب البحث عما إذا كان فى الإمكان زيادة المساحة القابلة للزراعة فى المدة المقبلة بمقدار يوازى زيادة السكان فى تلك المدة

أما فيما يتعلق بالحد الأقصى الممكن الوصول إليه فى زيادة الأراضى الزراعية فى القطر المصرى فمن السهل تعيينه بالدقة ؛ ذلك لأنه يتوقف على عاملين معروفين هما كمية المياه التى يمكن خزنها لاستعمالها وقت جفاف النيل من جهة ، وارتفاع الأراضى الصحراوية والرملية التى تحيط بوادى النيل ارتفاعاً يمنع ريها و إصلاحها من جهة أخرى ؛ والمساحة المحدّدة على هذين المبدأين هى ٧ ١٠٠ ٠٠٠ فداناً ، فتصبح مساحة جملة الزراعات ما يقرب من أحد عشر مليوناً ونصفاً من الفدادين ، والظاهر أن هذا الرقم عبارة عن غاية ما يمكن أن نأمله على أساس المعارف العلمية والفنية الحاضرة . وليس الوصول إلى هذه الغاية بأمر هيّن ، بل يتوقف على مشروعات عظيمة فى السودان ومصر ؛ من بينها بناء خزانات جديدة بالقرب من منابع النيل ، وتطهير مجرى النيل فى منطقة السدود ،

وتقوية القناطر فى القطر المصرى ، وتجفيف جزء من بحيرات شمال الدلتا و إصلاحه ، وتحويل أراضى الحياض الباقية إلى نظام الرى الصيفى ، وتوسيع نظام الصرف . ولم تقدر بالضبط النفقات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ؛ غير أن من الواضح أنها ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على ميزانية الدولة ومرافق الأمة . ومما يظهر خطورة الحال أنّا إذا أردنا أن نحتفظ بمجرد النسبة الراهنة بين عدد السكان والمساحة المزروعة يجب أن نصل إلى ذلك الحد الأقصى فى استغلال أرضنا سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ ، فى حين أن بعض الاخصائيين يرى أنه يصعب الوصول إليه قبل أواخر هذا القرن .

٢ — متوسط الانتاج

رأينا أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان هبطت بمقدار الربع فى الأربعين سنة الماضية ، وقد كان يمكن أن يمثل هذا الهبوط صورة صادقة لدرجة النقص فى الثروة الزراعية لو بقي متوسط الانتاج بدون تغيير خلال هذه المدة . ولكنّا نرى فيما يلى أن متوسط الانتاج نقص من بعض النواحى ، وإذاً فان هناك عاملاً آخر يساعد مع الأسف على عدم اطراد نمو الإنتاج الزراعى اطراداً يتناسب مع زيادة السكان ؛ وفى هذا ما يزيد الحالة سوءاً ويدفعنا أكثر من ذى قبل على أن نفكر فى أمر إنتاجنا الزراعى فيما يتعلق بالمستقبل قدر تفكيرنا فيه فيما يتصل بالحاضر .

ونرى هبوط متوسط الانتاج من نواح مختلفة : (أولا) هبوط متوسط إنتاج

القطن[1] كثيراً فى مدة الأربعين عاماً الماضية ، والظاهر أن معظم هـذا الهبوط يرجع إلى زيادة الإصابة من مختلف الحشرات التى تضر بمحصول القطن . وقد أسفرت الجهود التى بذلت للوقاية من آفاته عن نتيجة مرضية فى السنوات الأخيرة إذ قرب متوسط إنتاجه مما كان عليه قبل سنة ١٩٠٠ . (ثانياً) هبوط متوسط الإنتاج الزراعى بوجه عام فى بعض المناطق ، لأن أسـباب التلف فى الأراضى الزراعية تعمل بشدة فى تلك المناطق أكثر منها فى مناطق أخرى . (ثالثاً) أن هناك عوامل أخرى كان ينتظر منها أن تؤدى إلى تحسين كبير فى الإنتاج ولم تحقق هذه الغاية ؛ فلا نستطيع أن نقدر تماماً أثر عدم الزيادة فى متوسط الإنتاج على العموم وهبوطه لبعض الزراعات وفى بعض المناطق إلا إذا نظرنا إلى هذه العوامل التى من بينها التقدم المحسوس فى طرق الفلاحة منذ صدر هذا القرن ، وانتخاب الأصناف والبذور انتخاباً علمياً ، وزيادة استعمال السماد. والنقطة

(١) كان متوسط إنتاج القطن لكل خمس سنوات منـذ أربعين عاماً على ما يأتى :

١٨٩٥ — ١٩٠٠	٤٧و٥	
١٩٠٠ — ١٩٠٥	٦٧و٤	
١٩٠٥ — ١٩١٠	٠٣و٤	
١٩١٠ — ١٩١٥	٢٧و٤	قطار
١٩١٥ — ١٩٢٠	٥٨و٣	فى الفدان
١٩٢٠ — ١٩٢٥	٦٧و٣	
١٩٢٥ — ١٩٣٠	٣٤و٤	
١٩٣٠ — ١٩٣٥	٢٦و٤	

وتحسن متوسط الانتاج في السنتين الأخيرتين إذ بلغ ٣١و٥ قنطار فى الفدان سـنة ١٩٣٦ و ٥٧و٥ سنة ١٩٣٧ ، ولا يمكن أن نعرف ما إذا كان هذا التحسن سيستمر فيرتفع المتوسط لمدة السنوات الخمس التى نجتازها الآن .

الأخيرة خاصة تمكننا من تقدير درجة الهبوط فى إنتاج الأراضى الزراعية . ومن المفيد أن نقارن بين مصر و بعض البلاد الأخرى فى إنتاج الغلال واستعمال السماد فى الوقت الحاضر :

متوسط السنوات الخمس ١٩٣١ — ١٩٣٥

البلد	السماد (١) (كيلوجرام فى الفدان)	الانتاج (أردب فى الفدان)
رومانيا	٠و٤٠	٢و٦٠
هنغاريا	٠و٢٥	٣و٨٣
إيطاليا	٥و٠٤	٤و٢٥
فرنسا	٨و١٤	٤و١٢
الدانمارك	١٤و٧٧	٧و٤٤
ألمانيا	٢٠و٣٧	٥و٣٧
بلجيكا	٣٢و٨٤	٧و٢٣
هولاندا	٣٨و٠٩	٦و٨٨
مصر (١٩٣٣ — ١٩٣٧)	٥٩و٨١	٥و٧٣

فيتبين من هذا الجدول أن إنتاج الغلال فى مصر مقروناً إلى البلاد الأخرى يُعد متوسطاً ، فإنه يفوق الإنتاج الفرنسى والايطالى ولا يقل إلا عن بعض البلاد الصغيرة التى تسلك سبيل الزراعة الكثيفة . هذا إذا نظرنا إلى متوسط الإنتاج فقط ، ولكنّا إذا قدرنا تكاليف الزراعة فى مصر وخصوصاً ما يُنفَق كل سنة فى السماد ، يبدو إنتاج الأراضى المصرية ضعيفاً جداً بالنظر إلى ما عرف عنها من خصب ؛ فإن متوسط استعمال السماد لكل فدان مزروع أعلى بكثير فى مصر

(١) متوسط الاستعمال لجميع الزراعات . ويلاحظ أن الرقم فيما يختص بالقطر المصرى يبين السماد المستورد من الخارج فقط ، فكان يجب أن يضاف إليه المستعمل من الأسمدة الناتجة فى مصر وهى الفسفات وسماد المواشى (السباخ البلدى) والسماد المستخرج من أكوام المدن الأثرية ، إلا أنه تعذر تقديره على وجه يقرب من الحقيقة

منه فى أى بلد آخر فى العالم ، وهو بعيد عن أى تناسب مع الإنتاج . أما أسباب هذا الإفراط الجلى فى استعمال السماد فيرجع بعضها ، على ما يخيل إلينا ، إلى جهل المزارعين أو إهمالهم ، وقلة السماد البلدى الموجود لديهم ، وكثرة إعلان تجار السماد لترويج بضاعتهم ؛ هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى يبدو لنا أن السبب الأساسى هو التلف المستمر الذى أصاب التربة المصرية منذ ثلاثين عاماً أو أكثر . والدليل على هذا أننا نستعمل الآن متوسط ٥٩ كيلوجراماً من السماد الكيماوى لكل فدان مزروع ، فى حين أنّا فى سنة ١٩٠٢ لم نستعمل منه إلا متوسط ١و٠ كيلوجرام (وهى كمية يمكن إهمالها مطلقاً) بينما كان متوسط إنتاج الغلال فى تلك السنة كما هو فى الوقت الحاضر ، وكان إنتاج القطن أحسن بكثير مما كان عليه فى السنوات الأخيرة .

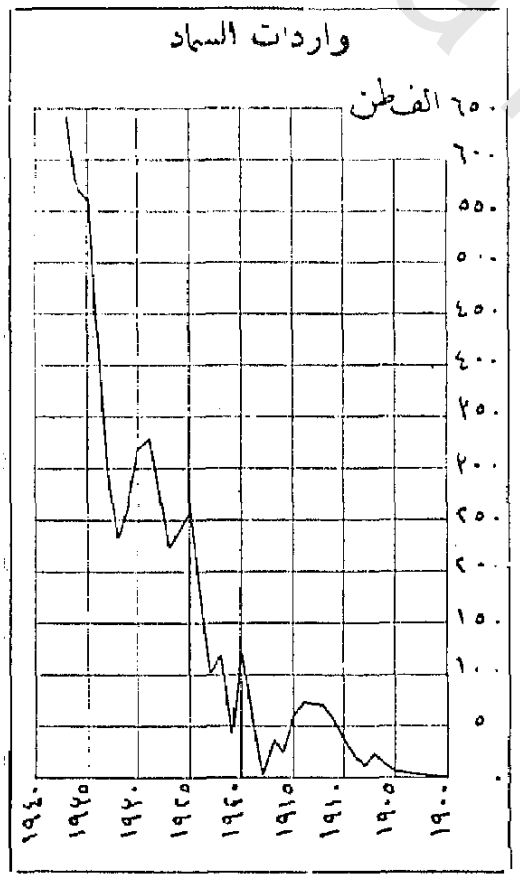

وهـذه حال تستلفت النظر وتستحق عناية كبرى ، فالسماد الكيماوى يمثل نسبة متزايدة فى الواردات السنوية إذ بلغ ٨و٥٪ من جملة الوارد فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ . وكان الوارد منه فى سنة ١٩٠٢ لا يزيد على ألفى طن ، فبلغ فى سنة ١٩٣٦ ما يقرب من ستمائة ألف طن وقيمته أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه ؛ وفى سنة ١٩٣٧ استمرت واردات السماد فى الزيادة فبلغت ٦٤١٨٣٨ طن.

وقيمتها ثلاثة ملايين وثلث مليون من الجنيهات . ولا نرى فى الواقع مانعاً يحول دون زيادة استعمال السماد إلا عدم المقدرة على دفع ثمنه ؛ وفى ثلاث السنوات الأخيرة صرف المزارعون المصريون أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات فى محاولة تعويض التلف المستمر فى الأراضى الزراعية؛ ولا يسعنا إلا أن نأسف على إنفاق هذه المبالغ الطائلة فى هـذا الباب ، وكان فى مقدورنا أن نوجهها إلى مشروعات ترمى إلى إصلاح الأراضى وتوفير أسباب الصرف فيها ؛ فإن خصب التربة المصرية المعروف من قديم الزمن كاد يصبح أثراً بعد عين ، ووصفا يتصل بالماضى أكثر من اتصاله بالحاضر .

أما أسباب هذا التلف فيلوح لنا أنها فى الغالب نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتعميم الرى الصيفى ؛ غير أنه يجب أن نميز هنا بين النتائج اللازمة التى لا يمكن التخلص منها ، والنتائج التى لم تحتمها طبيعة الأحوال ، بل ترجع إلى قلة الاحتياط والنظر فى العواقب . فإن إنهاك الأراضى الزراعية هو من نتائج الرى الصيفى التى لا بد منها فى بلادنا ، أولا ، لأن إلغاء الحياض يحرم الأرض من الغرين الذى كانت تتركه فيها كل عام مياه الفيضان ؛ وليست مياه الترع مشبعة بالغرين مثل هـذه المياه فلا تترك فى الحقول وقت الرى إلا كمية ضئيلة منه . هذا إلى أن الجو المصرى يسمح بالزراعة طوال السنة ، فأصبحت الأرض ولا تكاد تخلو من الزراعة فى أى وقت ، بل تحرث وتزرع بعد الجنى مباشرة ، فى حين أنها كانت فى نظام الحياض تبور طوال فصل الصيف فتتكشف لأشعة الشمس المحيية

وتستعد للانتفاع براسب الفيضان[١]، الذى يضيع الآن بلا فائدة فى البحر. ولكن هذا التأثير الضار ولاشك لا يمكن إزالته ، ومن جهة أخرى فان تعميم الرى الدائم هو الذى يعمل على زيادة المساحة المزروعة . ولا ننس أن زيادة هذه المساحة أصبحت ضرورة حيوية بالنظر لازدحام السكان

وإلى جانب هذا الأثر الطبيعى لطريقة الرى الدائم آثار أخرى أكثر خطراً منه، وترجع فى معظمها إلى عدم العناية الكافية بتصريف المياه عن الأراضى الزراعية ، مما يؤدى إلى رفع منسوب المياه الأرضية (ونشير هنا إلى طبقة المياه القريبة من سطح الأرض ، لا الطبقة العميقة التى سميت بالنيل الأسفل) الناشئة عن مياه الرى والرشح . وفيما يختص بمياه الرى فإن أشعة الشمس تبخر جزءًا منها وقت رى الحقول ؛ أما الجزء الآخر إن لم يصرف بعد استعماله يتسرب فى باطن الأرض ويعمل على رفع منسوب المياه الجوفية . وتنشأ مياه الرشح من ارتفاع منسوب الماء فى الترع فوق سطح الأرض ، الأمر الذى لا بد منه فى الرى بالجاذبية (الرى بالراحة) ، فتبقى تلك الترع وخصوصاً الرئيسية منها ملأى مددا طويلة فترشح المياه منها، وتعمل أيضاً على رفع منسوب الطبقة الأرضية . ونظام الصرف عبارة عن مجموعة من المصارف الصغيرة والمتوسطة الموصلة إلى المصارف الرئيسية ، وكلها محفورة إلى عمق بعيد عن سطح الأرض حتى تنصرف فيها مياه الرى وتتصفى فيها مياه الرشح ، فتبقى الطبقة الأرضية فى منسوب لا يضر الزراعة . وإذا انخفض منسوب الماء فى منتهى المصارف الرئيسية عن منسوب

(١) يجدر بالذكر أن نشير إلى أن السماد الكيماوى غير مستعمل على الاطلاق فى أراضى الحياض ، إلا المروى منها ريا صيفيا بواسطة آلات رافعة ، ففى هذه الحال يستعمل فيها السماد الكيماوى أسوة باستعماله فى سائر القطر .

البحيرة أو البحر المراد تصريفه فيها ، وجب رفعه بالطلمبات كى يمكن صبّه . ونستطيع أن نشبه دورة الماء فى نظام الرى والصرف بدورة الدم فى جسم الانسان، فنرى الشرايين الكبيرة والصغيرة تحمل الدم الأحمر إلى جميع أجزاء الجسم ، وتقابلها تمام المقابلة الأوردة الصغيرة والكبيرة التى تصفى الدم بعد استعماله وتصرفه إلى الرئة .

فكان يجب أن تدرس مشروعات الصرف وتنفذ مع مشروعات الرى المقابلة لها، إلا أنها تأخّرت عنها فى مصر منذ خمسين عاماً ؛ ولا شك فى أن لهذا الإهمال الأثر الأعظم فى تلف الأراضى الزراعية وزيادة تكاليف الزراعة . والقاعدة المتفق عليها هى أن منسوب المياه الجوفية يجب على أى حال ألا يقرب من سطح الأرض أكثر من متر ونصف أو متر وربع ؛ فاذا ارتفع عن هذا العمق أصبح مضراً بالزراعة لجملة أسباب : أولاً، لأن هذه المياه تمنع نمو النبات متى اتصلت بعروقه ، وثانياً لأنها تحمل أملاحاً ضارة تتركها فى الأرض أثناء تبخرها بالقرب من السطح ، وثالثاً لأنها تعمل على إيجاد رطوبة مستمرة فى الأرض ، تلك الرطوبة التى هى الوسط الملائم لانتشار الحشرات المتلفة للنبات والطفيليات الضارة بالإنسان . وقد كثرت الأمثلة الدالة على هذه الأضرار واشتهرت بحيث لا نرانا فى حاجة للتدليل عليها أو تقديم بعض جداول وأرقام تؤيدها ؛ فان أثر الترع ذات المنسوب العالى ظهر جلياً منذ خمسين عاماً بعد إنشاء ترعة الإسماعيلية التى يعلو فيها منسوب الماء على أراضى وادى الطميلات بين الزقازيق والإسماعيلية علواً يتراوح بين مترين ونصف وثلاثة أمتار ؛ فرشحت المياه فى أراضى الوادى وارتفع

منسوب المياه الأرضية وقربت الأملاح من سطح الأرض ؛ ولعدم توفّر أسباب الصرف نقصت المساحة المزروعة فى تلك المنطقة بمقدار ٤٥ ٪ فى قليل من الزمن، ولم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه قبل إنشاء ترعة الإسماعيلية برغم الجهود التى بذلت فيما بعد . وكذلك كانت أطيان المنوفية معتبرة من أجود أطيان القطر ، فأصبحت فى الوقت الحاضر تُعد ضعيفة بالنسبة إلى أطيان مديريات أخرى مثل بنى سويف والمنيا ؛ ذلك لأن ارتفاع طبقة المياه الأرضية أحدث تلفاً كبيراً فى خصبها ؛ ومن السهل أن نتتبّع هبوط متوسط الإنتاج سنة فأخرى فى الإحصاءات الخاصة بالمنوفية . وكثيراً ما نلحظ فى جميع مناطق القطر أن قشرة الأملاح المبيضّة حلّت محل النبات الأخضر فى جانبى الترع ذات المنسوب العالى . تلك أمثلة للتلف الناشئ عن تعميم الرى الصيفى ما لم يعن بصرف المياه ، وربما كانت ظاهرة وملموسة أكثر من الجداول والإحصاءات الدالة على هبوط متوسط الإنتاج وزيادة استعمال السماد . فإن مصر لم تقف تماماً حتى الآن على الصعوبات الناشئة عن نظام جديد للري أكثر دقة وخطراً من النظام القديم الذى كانت القرون الماضية قد أكملت قواعده وأتقنت تدبيره ؛ ولم يتأخر ذوو الرأى والخبرة منذ نصف قرن عن تنبيه الحكومة إلى خطورة الأمر وضرورة العمل على تداركه ، ولكنها لم تقتنع إلا منذ زمن قريب بأن الرى والصرف لا يجوز فصلهما فى نظام الرى الصيفى ، بل يجب « أن تنفذّ أعمال الصرف من بداية الأمر مع أعمال الرى » كما ورد فى مذكرة وزير المالية عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩

فيتضح من هذا كله أن متوسط الإنتاج الزراعى قد هبط منذ صدر القرن الحالى هبوطاً أكيداً ، غير أنه لا يمكن تحديده لجملة الأراضى فى القطر بأرقام مضبوطة ، إذ أنه يتوقف كما رأينا على عوامل مختلفة ، ولم يظهر بمظهر واحد فى كل منطقة ؛ فيلزم إضافة هذا الهبوط فى متوسط الإنتاج إلى النقص فى المساحة المزروعة كى نأخذ فكرة كاملة عن نقص الثروة الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان . والظاهر أنه إذا استمر هذان العاملان فى سيرهما الحالى فلا يمكن أن نأمل مطلقاً تحسين مستوى المعيشة ، بل نتوقع حتماً أن السنوات القادمة ستسفر عن اضطراد النقص الموجود الآن وتضخم النتائج الاجتماعية الخطيرة المترتبة عليه والتى سنبحث عن بعض نواحيها فيما يلى .

مستوى المعيشة

من أهم العناصر فى وصف مستوى المعيشة أن تقدر الثروة النسبية للبلد ، أي بعبارة أخرى أن يحسب متوسط الدخل لكل فرد من السكان ؛ وهى طريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لا تعطى فكرة كاملة عن حال الشعب من ناحية توزيع الثروة بين مختلف طبقاته . وهناك سبب آخر يصرفنا عن الأخذ بها ، وهو أنه يصعب فى الوقت الحاضر تعيين جملة الدخل المصرى الناتج عن الأعمال الاقتصادية المكونة للثروة العامة ، وهى الزراعة أولا ثم الصناعة والتجارة فى نسبة لم يتيسر تقديرها ؛ ويدل تباين التقديرات الصادرة عن ذوى الخبرة الاقتصادية على أن الإحصاءات والمعلومات ليست مستوفاة فى مصر حتى يمكن تقدير الثروة الوطنية ومتوسط الدخل بوجه يقرب من الحقيقة . ثم إن تلك

التقديرات المبنيّة على قيمة المنتجات الزراعية والصناعية لا تعطى فكرة صحيحة عن رخاء السكان ، إذ أنها تتغيَّر من سنة لأخرى على أثر تقلب أسعار تلك المنتجات فى الأسواق العالمية والمحلية . بيد أنه من البديهى أن ينخفض مستوى المعيشة فى بلد ما زالت الزراعة منبع ثروته الوحيد تقريباً ، و بلغ تكاثف سكانه فى المتوسط ثلاثمائة وعشرين شخصاً فى الكيلو متر المربع ، كما هو الشأن فى مصر[1] ، اللهم إلا فى بعض الأسر الغنية ولدى أفراد معدودين من الماليين والصناع والموظفين يقل عددهم عن ١ ٪ من جملة السكان ، ولا تذكر ثروتهم فى شىء بالنسبة إلى جماهير الأمة . والواقع أن مصر وصلت إلى درجة خطيرة من عدم التوازن الاقتصادى الناشئ عن ازدحام السكان وزيادتهم المطردة فى حين أن مرافقهم الاقتصادية لم تزد إلا بنسبة ضئيلة .

ويدل البحث فى التطور الاقتصادى المصرى منذ صدر هذا القرن على هبوط مستمر فى مستوى المعيشة بوجه عام ؛ ولم يكن هذا الهبوط إلاّ نتيجة مباشرة لنقص الثروة الزراعية ، وكانت إلى عهد قريب مورد البلاد الوحيد ، بالنسبة إلى كثرة السكان ، الأمر الذى أوضحناه فى الفقرة السابقة . ومن الأفكار السائدة بيننا أن الفلاح والعامل المصرى يتحمّلان التعب والمشقة أكثر من

(١) يصعب فى مصر الحصول على أرقام عددية مفيدة وقابلة للمقارنة عن الأجور والايرادات والميزانيات العائلية فى مختلف الطبقات ، وهى معلومات ذات أهمية كبرى فى تتبع التطور الاجتماعى وتدبير السياسة الاقتصادية والمالية ؛ وإنا لنرجو أن يبدأ الاقتصاديون والادارات الحكومية المختصة فى جمع هذه المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بأهل الريف

ونرى خطوة مفيدة نحو هذه الغاية في المشروع الذى عزمت على تنفيذه أخيراً جمعية الدراسات الاجتماعية للقيام ببحث عام فى حال خمسة آلاف عائلة فقيرة « لدراسة مشكلة الفقر فى مصر »

أهالى البلاد الأخرى ، كأن الصبر على البؤس والمرض يحمى الانسان من التأثر بهما ؛ غير أن الحقيقة ليست كذلك ، ولا يمكن مطالبة الأشياء والناس بأكثر من طاقتهم إذا لم تتوفّر العناصر الضرورية لنشاطهم الطبيعى . ولا شك فى أن التربة المصرية خصبة وأن الفلاح المصرى حمول صبور ، ولكن الأرض تتلف كما رأينا ، والفلاح يضعف ؛ فما زالت الأعمال الزراعية جارية اليوم كما كانت بالأمس فى مساحة لم تزد إلاّ قليلاً عما كانت عليه فى أوائل القرن الحاضر ، ولكن الأيدى العاملة زادت عن الأمس زيادة كبرى فسترت كثرتها شيئاً من النقص الذى أصاب صفات الشعب الجسمية ، وأثّر بالطبع من وراء ذلك فى صفاته العقلية والأدبية . ويكفينا النظر فى مسألتين هما شئون التغذية ومشكلة الصحة العامة لنوضّح ما نشأ عن تطور العهد السابق من هبوط فى منهج الحياة ؛ وفيما يختص بالعناصر الأخرى التى تشترك فى تعيين مستوى المعيشة ، ومن بينها أحوال السكن ، فانها معروفة لدينا جميعاً ولا داعى لوصفها ؛ أما التعليم والتربية فسنتحدث عنهما من الوجهة السياسية والاقتصادية والقومية فى غير هذا المكان .

١ — النقص فى التغذية

يشترط فى التدبير الغذائى المفيد شرطان : الأول أن يكون كافياً بمعنى اشتماله على مقدار كاف من المواد المنعشة للحرارة الجسمية (الكلورى) التى تكفل نشاطاً طبيعياً للإنسان على حسب المناخ وطريقة المعيشة ونوع العمل ؛ والشرط الثانى أن يكون كاملاً بمعنى اشتماله على نسبة مفيدة من جميع العناصر الضرورية لحياة الجسم وصحته ، لأن زيادة عنصر منها عن اللازم ونقص العناصر الأخرى

مما يؤثّر تأثيراً مباشراً فى الحالة الصحية والقدرة على العمل ، وفى مقاومة الأمراض . ومعروف منذ زمن طويل أن أهل مصر مصابون بنقص كبير فى تغذيتهم سواء أكان من حيث الكمية أو الكيفية ؛ فالتدبير الغذائى للسواد الأعظم من الشعب عبارة عن خبز الذرة مصحوباً بشىء من البصل والجبن وكميات ضئيلة من السكر والفاكهة ، فلا يأكل لحماً إلاّ نادراً ولا يشرب لبناً إلاّ عند المرض . هذا فيما يختص بالكمية ؛ أما فيما يتعلق بالكيفية فنلحظ أن الذرة التى هى أساس التغذية عند أهالى الريف من المواد الغذائية غير الكاملة التى تعجز عن تموين الجسم بكافة العناصر اللازمة له ؛ وإلى جانب ذلك لا تكفى قلة استهلاك القمح واللبن واللحم لإيجاد شىء من التوازن الغذائى .

وفى مدة الخمس سنوات بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ كان متوسط الاستهلاك السنوى لكل فرد ، الذى لوحظ فيه عدد السكان عامة بصرف النظر عن حالات الأفراد الخاصة ، من بعض المواد الغذائية الأساسية على الوجه الآتى : ٣ر٧١ كيلوجراماً من القمح ؛ و ١ر١٠٩ من الأذرة ؛ و ١ر٢٧ من الأذرة الرفيعة (العويجة) ؛ و ٦ر١٧ من الفول ، ومعظمه لتربية المواشى ؛ و ٤ر١٥ من الأرز ؛ و ٤ر٧ من السكر ؛ و ١٧ لتراً من اللبن (فى سنة ١٩٣٥ سواء أكان استهلاكه طازجاً أو محوّلاً إلى زبد أو جبن) . وحسبت الأرقام لهذه المواد السبع على أساس البيانات الإحصائية الممكن الاطمئنان إليها ؛ أمّا استهلاك اللحوم فيصعب معرفته بالضبط غير أنه يمكن تقديره على أساس إحصاء المذبوح من البهائم فى السلخانات العمومية بإضافة معدل مئوى لتمثيل المذبوح خارج

السلخانات ؛ فبهذه الطريقة قدر متوسط المستهلك السنوى من اللحم لكل فرد فى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ خمسة كيلوجرام ، ويخيل إلينا أن هذا التقدير أقل من الحقيقة إلى حد ما .

ويجب التنبه إلى ملحوظتين هامتين : الأولى أنه يستهلك معظم القمح واللحم والأرز فى المدن ولا يؤكل منها فى الريف إلاّ نادراً ؛ والثانية أن الأرقام السابقة تمثل المتوسط لجميع سكان القطر ، فبطبيعة الحال يزيد على هذا المتوسط استهلاك الطبقات المتيسرة بينما يقل عنه استهلاك الطبقات الفقيرة ؛ وفيما يتعلق بالريفيين على الأخص ، الذين يمثلون ٨٥٪ من جملة السكان ، فان هذا المتوسط عبارة عن حد أعلى فى تدبيرهم الغذائى لا يصلون إليه فى الغالب . وإذا نظرنا إلى متوسط المستهلك من المواد الغذائية الأساسية فى البلاد الأخرى ، يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلاً إلى درجة لا تتصور ؛ وحتى إذا فرضنا ما اشتهر به أهل مصر منذ زمن بعيد من تقشفهم وزهدهم فى القوت ، وإذا قدرنا أيضاً أن المناخ المصرى لا يتطلب تغذية كثيرة مثل ما يتطلبه جو البلاد الشمالية ، فرغماً عن كل ذلك يبعد التدبير الغذائى فى مصر قطعاً عن القواعد الطبيعية .

ولكن درس الأحوال الحاضرة لا يحقق مغزاه التام ما لم يقترن بما عرف عن الأحوال الماضية ، لأنه إذا ظهر التطور متجهاً نحو التحسين لا يدعونا الأمر إلى القلق بل نأمل استمرار التحسين فى المستقبل ؛ ونظير ذلك إذا كانت الحال لم تتغير ، وعلى الأخص إذا ظهر التطور متجهاً نحو الهبوط ، أصبح الأمر يدعونا إلى قلق كبير لما نتوقعه من تواصل الهبوط فى المستقبل . وبمقارنة مدتى

١٩٣١ — ١٩٣٥ و ١٩١١ — ١٩١٥[١] يتضح أن متوسط الاستهلاك السنوى هبط بمقدار ١٣٪ فى القمح ، بعد أن هبط فى زمن الحرب ثم صعد ثانياً بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ . وبلغ مقدار الهبوط فى استهلاك الأذرة ١٦٪ فى العشرين عاماً الماضية[٢] ؛ وهبط استهلاك الفول بنسبة ٤٠٪ . وزاد متوسط استهلاك السكر بمقدار ٧٠٪ ؛ ولا تغير فى استهلاك الأرز اللهم إلاّ أنه حدث فيه هبوط كبير ثم صعود مطابق له بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . أما اللبن واللحم فتعذّر الحصول على إحصاء سابق لسنة ١٩٣٣ ، ولكنّا نلحظ أن زيادة أنواع الدواب والغنم تمشت منذ عشرين عاماً ، ما عدا زمن الحرب العظمى، مع زيادة السكان ، فلم تتغير النسبة بين عدد الدواب والغنم بأنواعها وعدد السكان ولذا يمكن افتراض عدم التغيير فى متوسط المستهلك من اللبن واللحم .

ولكى نأخذ فكرة صادقة عن تطور التغذية العامة فى مصر منذ عشرين عاماً ، ينبغى لنا أن نرتب المواد الغذائية على حسب أهميتها فى التدبير الغذائى حتى نقدر كل تغيير فى استهلاكها تقديراً صحيحاً ، ومثل هذا أن زيادة أو هبوطاً فى مادة غذائية كثيرة الاستهلاك مثل القمح والأذرة أكثر أهمية من زيادة

(١) ليست هناك إحصاءات عن استهلاك المواد الغذائية الأساسية قبل سنة ١٩٠٩ . انظر الرسم البيانى في صحيفة ٥٩ ؛ (ويلاحظ فيه أن خط المتوسط المتحرك يبين لكل سنة متوسط السنوات الخمس التى تقع تلك السنة فى وسطها ، فعند ما نرى مثلا فى الرسم الخاص بالأذرة أن الخط المتصل بين ٦ر١٢٣ ك . م . فى سنة ١٩٣٠ ، نفهم أن هذا الرقم يمثل متوسط الاستهلاك فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٢٨ و ١٩٣٢)

(٢) بدأ الاحصاء الخاص بالأذرة الرفيعة فى سنة ١٩٢٦ ، فكان وقتئذ متوسط الاستهلاك الفردى ٢ر٢٣ كيلوجراما ، ثم زاد إلى ٩ر٢٩ فى سنة ١٩٣٥ ؛ وإذا فرض أن حركة الزيادة فيما يختص بهذا المحصول ترجع بنفس السير إلى سنة ١٩١٠ ، لزم تعديل مقدار الهبوط فى متوسط استهلاك الأذرة بنوعيها ، فيصبح ١٠ ٪ تقريبا.

استهلاك المواد الغذائية

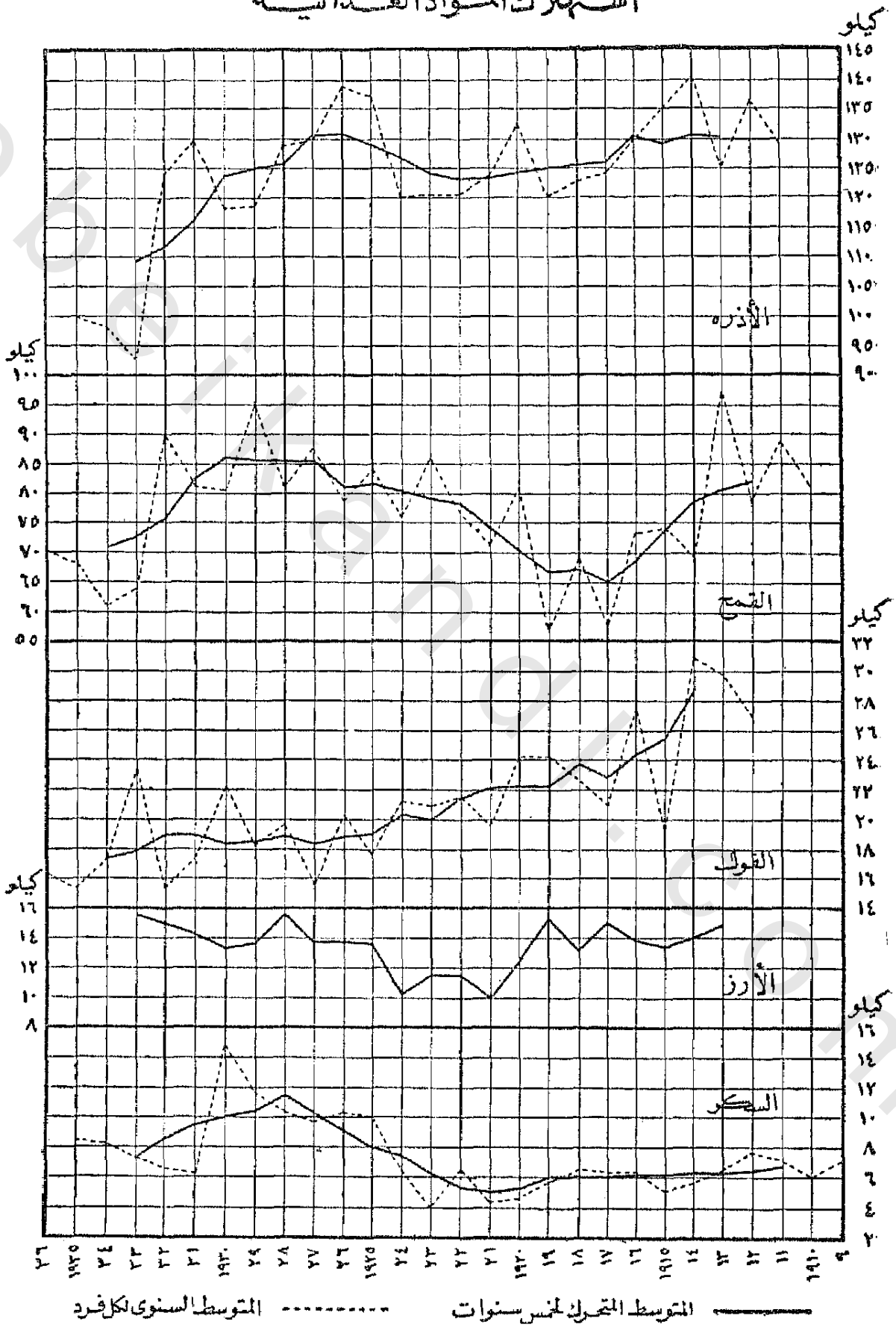

أو هبوط فى مادة قليلة الاستهلاك مثل السكر . فيتضح من المعلومات الواردة فى الفقرة السابقة أن استهلاك اللحم واللبن والأرز لم يتحسن فى المدة التى نحن بصددها ؛ ونرى زيادة صغيرة فى استهلاك السكر ، ونضيف إليها زيادة لا نتمكن من تقديرها فى استهلاك الخضروات والموالح . وإلى جانب هذا نرى هبوطاً محسوساً جدًّا فى متوسط استهلاك المادتين الأساسيتين فى التدبير الغذائى وهما القمح والذرة ، ونستنتج من ذلك هبوطاً أكيداً فى تغذية السكان بوجه عام . وقد زادت ولا شك جملة المحصول الزراعى فى المواد الغذائية فى المدة المذكورة ، غير أن زيادة السكان تمشت بخطوات مضاعفة فأحدثت نقصاً متزايداً فى التدبير الغذائى ، برغم ما نستورده من الخارج . والظاهر أن التطور سيستمر على هذا النحو إذا أهملنا علاج الحال الحاضرة ؛ ونعتقد أن ليس هنا ما يدعونا إلى أن نستعرض جميع النتائج المترتبة علي هذا النقص المتزايد فى التغذية ، ومن الواضح أنه يقلل من عافية أهل البلد ونشاطهم ، ويرجع بخطر جسيم على صفاتهم الجسمية والعقلية ، وعلاوة على ذلك فإنه يضعف قوتهم على مقاومة الأمراض المنتشرة

٢ — انتشار الأمراض المتوطنة

أحدثت الأوبئة الكبرى خراباً عظيماً فى العصور الماضية ، غير أن الخطر منها استُبعد عن مصر كما استبعد عن سائر بلاد العالم على أثر تطبيق قواعد فعلية للمراقبة عند الحدود وإنشاء نظام محكم يحصر فى الحال كل داء يظهر بمظهر الوباء ؛ ومع هذا فمصر معرّضة منذ نصف قرن إلى خطر آخر ما زال فى ازدياد وتضخّم ، وهو

الناشئ عن انتشار الأمراض المتوطنة التى تفتك بصحة السكان إلى حد بعيد ، والتى أصبحت مشكلة معقدة جداً على المسؤولين عن أمورنا الوطنية . وليست هذه الأمراض جديدة فى مصر بل كانت معروفة من قديم ، إنما الذى جدّ فى الحال هو انتشارها العظيم حتى كادت تشمل الأمة بأسرها . وأهم تلك الأمراض هى الرمد الحبيبى والبلاجرا وخصوصاً الأمراض الناشئة عن الطفيليات وأهمها البلهارسيا والأنكلستوما ؛ ونضيف إليها السل بأنواعه والدوسنطاريا والملاريا والأمراض التناسلية . وكثيراً ما وصفت هذه الآفات وصارت علاماتها ونتائجها معلومة حق العلم ، ولذا لا يعنينا إلّا ذكر ما يلزم لإيضاح العلاقة القائمة بينها وبين بيئة السكان الذين انتشرت فيهم

البلهارسيا مرض طفيلى يسببه دخول نوع من الكائنات الدقيقة يسمى سركاريا فى جسم الانسان عن طريق الجلد ، فتتحول إلى ديدان صغيرة فى المجرى الدموى ؛ ثم تفقس الديدان وتخرج بويضاتها فى البول والبراز ، فاذا التقت بالماء فقست بعد ثلث ساعة تقريباً وأوجدت كائنات تسمى ميراسيديا ؛ فتعوم هذه فى الماء إلى أن تجد قوقعاً معيناً تدخل فيه وتتحول مرة أخرى إلى سركاريا ، ثم أن القواقع تعدى المياه بهذه الطفيليات فتنتقل مرة أخرى إلى جسم الانسان ، وتبدأ دورة جديدة . والقواقع نوعان هما البولينس الذى يكن الطفيليات المعدية للمجارى البولية ، والبلانربس الذى يكن الطفيليات المعدية للمصارين ؛ وقواقع الصنف الأول منتشرة فى أنحاء القطر فى كل مكان وجد به نظام الرى الدائم ، وتعيش فى مياه المساقى والمصارف ؛ أما قواقع الصنف الثانى فمحصورة

فى الوجه البحرى ولم تقف على شىء منها جنوبى القاهرة حتى الآن ، وتكثر فى المياه البطيئة والراكدة وخاصة فى المستنقعات وأطراف المساقى . وقواقع النوعين وبويضاتها تفنى فى حالة تعرضها للجفاف مدة تتراوح بين يومين وخمسة أيام على حسب درجة الحرارة . وينتقل المرض إلى الانسان بطرق مختلفة ، من بينها (ا) أن الفلاحين يعملون حافى القدمين، فلا يزالون فى اتصال بمياه الرى ورطوبة الأرض، (ب) وأنهم يغتسلون فى الغالب بماء الترع وأحياناً بماء المصارف ، (ج) وأن لأطفال والصبيان يكثرون اللعب والعوم فى الترع حتى الصغيرة منها[1] .

وتساعدنا تلك الإيضاحات الوجيزة على أن نرى كيفية وقوع البلهارسيا ، ونتبين العلاقة الأصلية بين انتشارها وتقدم الرى الصيفى ؛ فالقواقع هى الحلقة المهمة فى السلسلة الحيوية للطفيليات وتترتب كيفية وقوع المرض بنوعيه على الشروط اللازمة لوجودها — فالوجه القبلى خال من البلهارسيا المعدية للمصارين ويقل فيه انتشار البلهارسيا المعدية للمجارى البولية ، ذلك لأن مساحات واسعة فيه لا تروى إلا فى وقت الفيضان فتفنى القواقع خلال زمن الجفاف ؛ فى حين أن نوعى المرض كثيرا الانتشار فى الوجه البحرى لأن رطوبة الأرض لا تنقطع فيه طوال السنة[2] . ونلحظ أيضاً أن طرق العدوى تؤثر فى كيفية وقوع المرض من حيث الأشخاص ، فالنساء والبنات لا يعدون إلا بمقدار ضئيل بالنسبة إلى

(١) ويظهر أيضا أن الطفيليات تنتقل إلى الفلاحين عندما يشربون ماء الترع ، غير أن آراء الاخصائيين لم تجمع على هذا .

(٢) انظر كذلك إلى انتشار البلهارسيا الحديث فى مركز الدر جنوبى أسوان على أثر تنظيم الرى الصيفى فى بعض المناطق به .

الرجال والصبيان لأنهن لا يتعرضن للعدوى مثلهم

والانكلستوما أيضاً مرض طفيلى ينشأ عن ديدان صغيرة تدخل جسم الإنسان عن طريق الجلد وتنتقل فى البراز ؛ وتقرب أوصافه من أوصاف البلهارسيا. ويتلخص تأثير الأمراض الطفيلية فى أنها تفتك بالأعضاء الحيوية عند المريض ،فينحط جسمه ويصيبه شىء من الجمود فى قواه العقلية وصفاته الخلقية ، حتى يضعف إقباله على العمل ولا يستطيع أن يقاوم مختلف التأثيرات المضعفة الأخرى التى تشتد فيه ، مرضية كانت مثل السل والملاريا أو غير مرضية مثل النقص فى التغذية . ولقد كثرت المؤلفات والأبحاث فى آثار الأمراض الطفيلية ، فلا داعى إلى التبسط فيها ويكفينا أن نضيف إلى الملحوظات السابقة أن نسبة الأشخاص المصابين بها تتراوح بين سبعين وثمانين فى المائة من جملة السكان فى القطر المصرى

والبلاّجرا مرض خاص بالتغذية درست علاماته العيادية منذ زمن طويل ، أما علاماته الظاهرية فهى عبارة عن تلون خاص فى الجلد وحساسية كبرى فى الجسم عند التعرض لأشعة الشمس ؛ ومن نتائجه أن يعوق الوظائف المصرانية فى المرضى ويحدث فيهم أنيميا شديدة وضعفاً عاماً ، وفى حالة الاشتداد يؤثر فى الوظائف العقلية غير أن هذا الأثر يندر فى مصر . وينتشر مرض البلاجرا كلما نقصت تغذية السكان عن حد معين سواء أكان من حيث الكمية أو من حيث الكيفية ، وهو متوطن فى بعض المناطق الصناعية وعند أهل الريف فى رومانيا ويوغوسلافيا والولايات الأمريكية الجنوبية ، وبوجه عام فى كل منطقة زاد

فيها استهلاك الذرة عن المواد الغذائية الأخرى . وبلغ فى مصر انتشاراً كبيراً بالنسبة إلى انتشاره فى البلاد المذكورة ؛ ويخيل إلى ذوى الخبرة أن البلاجرا فى مصر ، علاوة على ما تقدم ، مرتبط بالأمراض الطفيلية إذ دلت بعض الأبحاث الحديثة على أن جميع المصابين به فى مصر مصابون أيضاً بالبلهارسيا أو الانكلستوما ؛ ومما يؤيد هذا الرأى أن نسبة المصابين بالبلاجرا فى مختلف درجاتها تبلغ ثلث السكان تقريباً فى الوجه البحرى ، فى حين أن انتشاره يقل عن هـذه النسبة بكثير فى الوجه القبلى حيث يقل أيضاً انتشار الأمراض الطفيلية .

والرمد الحبيبى ، أو التراكوما ، من أمراض العيون المعروفة ، وهو عبارة عن التهاب فى الجفون يحدث ألماً شديداً وقد يؤدى إلى العمى الجزئى أو الكلى . ومع أن كيفية العدوى وأسبابها غير معروفة تماماً ، فهناك على ما يظهر علاقة بين هذا المرض والنقص فى التدبير الغذائى ؛ وتقدر نسبة المصابين به ، من أخفّ حالاته إلى أشدّها ، بخمسة وتسعين فى المائة من سكان القطر ؛ ومن الواضح أن استمرار الألم والضعف فى النظر يحدث تعباً مستمراً عند الإنسان ومصاعب كثيرة فى تأدية أعماله

والذى يتضح بجلاء أكثر من فحص موجز لحالة المصريين الصحية هو فى آن واحد تنوع الأدواء وارتباطها بعضها ببعض وبساطة الأسباب الأصلية التى أحدثتها وساعدت علي انتشارها : فالنقص فى التغذية يضعف عند السكان قدرتهم على مقاومة مختلف الأمراض المتوطنة ؛ وإلى جانب ذلك فان رطوبة

الأرض الدائمة تساعد على انتشار الآفات الطفيلية ؛ ونرى بعد ذلك البلاجرا ينشأ عن النقص فى التغذية وسوء الامتصاص الهضمى بسبب الأمراض الطفيلية؛ ثم إن انتشار الأدواء الخاصة بالنظر والأمراض الأخرى والسل على الأخص يتوقف على الضعف الذي عمّ أهل البلد على أثر النقص الغذائى والأمراض الطفيلية، وهلم جرا. فيجب اعتبار مسألتى قلة الموارد الزراعية وانتشار الأمراض المتوطنة مشكلة واحدة، ولا يجوز فصلهما فى البحث عن الطرق والوسائل المؤدية إلى رفع مستوى المعيشة وإصلاح الصحة العامة واسترجاع عافية الشعب ونشاطه.

وليست خطورة الحال بخافية على أحد، وقد استوجبت قسطاً وافراً من عناية الحكومة ؛ غير أن مختلف التدابير المتخذة حتى الآن عاجزة أمام ضخامة المشكلة وغير مستوفيه للأغراض كلها، فعولج الأثر ولم يعالج المؤثر ودووِيت الأمراض ولم تداو أسبابها. والفائدة محدودة من علاج الأمراض الطفيلية ما دامت أسباب العدوى باقية، فيقع المرض مرة أخرى على من تم شفاؤهم متى خرجوا من المستشفى وعادوا إلى أعمالهم ؛ ومحدودة أيضاً من علاج مختلف الأمراض ما دام النقص فى التغذية يساعد على انتشارها. ومن أمثال ذلك مشروع تعميم الماء المرشح فى القرى، ولا شك فى أنه نافع ومفيد إلا أنه لا يقلل كثيراً من أسباب الأمراض إذا نُفذ وحده ؛ وإنما يجب اعتبار مثل هذا التدبير حلقة فى سلسلة من التدابير المؤدية إلى غرض واحد والمتخذة على أساس برنامج شامل. والواقع أن الأمراض المتوطنة وخصوصاً الطفيلية منها ما زالت فى انتشار حتى فى أيامنا، وليست هناك علامة أكيدة من العلامات الدالة على تحسن الحالة

الصحية فى الريف على الأخص منـذ أخذت السلطات المختصة تهتم بها وتعنى بعلاجها . وإنّا نجد فى إحصاءات الـكشف الطبى على من يتقدمون للتجنيد العسكرى وأطفال المـكاتب الإلزامية بل وطلاب الجامعة ، وكذلك فى كل مظاهر الحياة العملية ، ما يحملنا على التفكير العميق فى مستقبل الأمة المصرية وفيما قد تسفر عنه السنوات القادمة من ضعف المصريين وفقـد قواهم البدنية والعقلية .

* * *

يتضح مما سبق أن مصر مهددة بشدة ازدحام سكانها ، الأمر الناشئ عن التفاوت المطرد بين حركة ازدياد السكان وحركة الزيادة فى الثروة الاقتصادية . وتتلخص الأغراض التى يجب علينا أن نعمل على تحقيقها فى منع استمرار النقص فى صفات الأمة البدنية والعقلية ، وعلاج ازدحامهم فى الوقت الحاضر ، وإيجاد منابع جديدة تكفل معيشة أبناء اليوم وأبناء المستقبل الذين سيلقون مصاعب فوق مصاعبنا ما لم نعمل كل ما فى وسعنا لنهيئ لهم مرافق جديدة للحياة ومجالا للعمل . وإذا قدرنا بعد ذلك ما قلناه عن زيادة السكان من ستة عشر مليوناً إلى عشرين فى مدة عشرين سنة ، بحيث يجب زيادة جميع منابع الثروة بمقدار الربع فى تلك المدة القصيرة ، وهذا لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو عليه الآن دون التطلع إلى تحسينه ؛ وإذا قدرنا من جهة أخرى أن المستوى الحالى منخض إلى درجة لا تكثر أمثالها فى العالم ، وأن الحالة الراهنة ليست إلا لحظة فى تطور ما زال متجهاً نحو الهبوط منذ أوائل القرن الحاضر ؛ ظهر لنا

من هذه الملاحظات الثلاث جوهر المشاكل التى تواجه الأمة المصرية . وكانت فى بلاد أخرى مثل إيطاليا والبرتغال مشاكل ربما قلت عن مشاكلنا خطورة غير أنها لم تقل عنها صعوبة وضخامة ، فأسفر النشاط المتحد المتواصل عن حلها وعلاجها بعدسنوات قليلة بالنسبة إلى سعة البرنامج وكثرة التدابير التى تم تنفيذها ؛ وينبغى لنا أيضاً أن نواجه ما هو أمامنا من المصاعب والأخطار لأنها أضحت تهدد أسس كياننا الوطنى .

وقبل أن ننتقل إلى البحث فى الطرق والوسائل التى تحقق علاج ما يمكن علاجه ، وتدعم القواعد الاقتصادية والاجتماعية بدعائم ثابتة سليمة قدر المستطاع ، ربما كان من المفيد أن نحاول معرفة الحال القادمة على ضوء الحال الحاضرة والماضية ؛ ولا يخفى علينا ما قد يصيب مثل هذا التكهن من نقص وإبهام ، إلّا أنه يساعدنا على تعيين الغايات العامة التى ينبغى لنا العمل على تحقيقها . وننظر أولاً إلى الأمر بعين المتفائل ، فنرى الحالة الحاضرة على أحسن وجه ونفرض أننا سنعمل لترقية شئوننا الوطنية كل ما يمكن عمله ، فيصبح أملنا هـذا غاية ما نستطيع إدراكه من النجاح ونهاية ما يجوز لنا التطلع إليه من التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الخمسة والعشرين عاماً القادمة

رأينا أنا إذا وفّقنا فى سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ إلى استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الأراضى الزراعية صارت النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان مساوية للنسبة الحالية، فيصبح متوسط الدخل الزراعى كما هو اليوم بمعنى أن زيادة السكان ستقابلها زيادة أخرى مطابقة لها فى جملة الإنتاج الزراعى . وفى هذه الحال ننتظر من

التقدم الصناعى أن يساعد على رفع مستوى المعيشة . ثم نفرض أن الأمراض المتوطنة ستُقاوم مقاومة ناجحة ، وأنه ستُتخذ تدابير فعلية لتحسين التغذية وتعميم الماء النقى ، وإصلاح أحوال المسكن فى القرى والمراكز الصناعية ، ونشر التربية القومية والتعليم المطابق لحاجة البلد فى جميع الطبقات . ونفرض أيضاً أننا سنحظى بالنظام والاستقرار فى الحكم الداخلى والسلام والطمأنينة فى مركزنا الدولى حتى يتمكن حكامنا ورجالنا من العمل فى هدوء على ما فيه الصالح العام بما تستوجبه الظروف من تدبير منتظم وتنفيذ متواصل . فإذا فرضنا كل ذلك رأينا مصر بعد مضى ربع قرن أقل فقراً منها الآن إلى حد ما ، وشاهدنا أهل الريف فى صحة ونشاط ، ورجال الصناعة لم تهيجهم كؤوس السياسة لما نالوا من الضمانات فى عملهم والتأمين والتعاون الاجتماعى الذى يحقق العدل والانصاف القومى أكثر من حقوق النقابات والإضراب . وشاهدنا أيضاً نخبة الأمة مدركين لواجبهم الاجتماعى ، وعامة الشعب قد نالوا من التربية القومية روحاً جديدة وتقدماً صادقاً فى سبيل الرقى .

ولكن يكفى أن نذكر الشروط السابقة حتى يعود إلينا التشاؤم الذى جناه علينا تاريخنا الحديث ، فنخشى كل الخشية أن أحوالنا لاتصل إلى مثل هذا النجاح ، وأننا لا نوفّق بسرعة إلى إصلاح طرائق الحكم والإدارة ؛ ونخشى أيضاً أن الدفاع الوطنى والأشغال العامة والشئون الصحية ستتطلب تكاليف طائلة قد لا تفى بها مالية الدولة ومرافق البلد . ولا تنس إلى جانب ذلك أن التطور الاقتصادى يجرى مجراه بغير عائق ولا مثبِّط ، فنفرض فى المستقبل زيادة

التفاوت بين كثرة السكان وقلة مرافقهم الاقتصادية ، وإذا كانت التدابير المتعلقة بزيادة المساحة القابلة للزراعة وتعميم نظام الصرف لم تسر بسرعة مناسبة لحاجتنا ، فسيترتب على ذلك هبوط جديد فى مستوى المعيشة على الرغم من التقدم الصناعى الذى لا يُنتظر منه أن يعوّض علينا النقص فى الثروة الزراعية . وعلى هذا ستبقى الأمة تعانى قلة التغذية وكثرة الأمراض ؛ والمرء حمول ، ويمكننا أن نتصوّر حالة أسوأ من الحالة الحاضرة يتحمّلها الشعب المصرى ويصبر عليها ؛ ولكن ليست قوة التحمّل بمطلقة ، ولا بد أن يجىء يوم تقهرنا فيه الضرورة الاقتصادية وتسوقنا نحو عصر مملوء بالمشاغب الاجتماعية والمصاعب الحكومية . ثم إن قلة الثروة الوطنية تجعل أى توزيع جديد لتلك الثروة لا أثر له فى علاج الحال ، ولا يظهر أن مصر تستطيع أن تهيّئ لشعبها حرباً خارجية كى تحوّله عن مصاعبه الداخلية ، فلا نرى نهاية لهذا التطور سوى أن يتسلّط الأجانب مرة أخرى على أمة أضعفها الخلاف والفقر . . .

حقاً إن هذا التصوير بالغ حده فى التشاؤم ، ولا يتوقع أحد أن مصر تصل إلى مثل تلك الحال ، بل أبدينا هذه الملاحظات كي يتّضح أمامنا طرفا التفاؤل والتشاؤم وبينهما عدة درجات يرى كل واحد رأيه فيها . ولكن مما لا نزاع فيه هو أن الظروف المصرية وصلت إلى حد بعيد من الخطورة ، ولا يخطر ببال أى مصرى أنه يمكن استمرارها على ما هى عليه الآن . فيجب المبادرة إلى علاج أسباب التفكّك الاقتصادى والاجتماعى قبل أن ينتهى تطوره إلى التضخّم ، فنصبح يوماً ما عاجزين عن تحويل التيار غير قادرين على مقاومة الأحوال .